

Distr.: General
1 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للنيجر لدى الأمم المتحدة

تنظم النيجر، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر 2021، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ" ستُجرى يوم الخميس 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 الساعة 10:00 في قاعة مجلس الأمن. ويهدف توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت النيجر ورقة مفاهيمية (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ"

1 - معلومات أساسية

تواجه مناطق عديدة من العالم تحديات هائلة ماثلة أمام السلام والأمن، من بينها التحديات المتصلة بالإرهاب والآثار الضارة لتغير المناخ. ولا تشكل عواقب هذه الظواهر، من حيث تكاليفها البشرية والإيكولوجية، خطراً يهدد بقاء السكان فحسب، بل إنها تشكل خطراً يهدد استقرار وبقاء المؤسسات في المناطق المتضررة منها. ويحشد المجتمع الدولي قواه ويكافح بلا كلل لضمان تحقيق سلام دائم وتوازن إيكولوجي يصبو إليه الجميع.

وفي الحقيقة، لا يزال استمرار الإرهاب الدولي وازدياد حدته والآثار الضارة لتغير المناخ المسائل التي تثير قلق المجتمع الدولي. وفي حين تعاني بلدان أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا من الأعمال التي ترتكبها جماعات إرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة والمنتسبين إليهما، فإن آثار تغير المناخ قد أصبحت أكثر بروزاً للعيان في الدول الجزرية الصغيرة والبلدان القاحلة.

واليوم، لم تعد أي منطقة من مناطق العالم بمنأى عن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء هاتين الظاهرتين. فمن ناحية، أصبحت العديد من البلدان مرتعاً يستهوي فئات متنوعة جداً من الجماعات الإرهابية، ومن ناحية أخرى، تعاني تلك البلدان من عواقب تغير المناخ. وهكذا يبدو أن الإرهاب وتغير المناخ يصدد البروز على الساحة في العديد من المناطق في العالم وأنهما يساعدان على ظهور نموذج متعدد الأوجه لانعدام أمن يزداد تجذراً.

وإضافة إلى المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، دفعت هذه الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير لتعديل استجابته لمكافحة الإرهاب بشكل أفضل من أجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية المتصلة بهذه الآفة. ويمثل قرار مجلس الأمن 1373 (2001) المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2001 وقراره 2560 (2020) المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، من جملة قرارات أخرى، وثيقتين مرجعيتين هامتين تبرهنان على التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب. وفي القرار 1373 (2001) تحديداً، يدعو المجلس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد صكوك قانونية مناسبة لكي تقوم بجميع الوسائل القانونية بمنع ووقف تمويل أي عمل إرهابي أو التحضير له على أراضيها. وفي القرار 2560 (2020)، يحث المجلس الدول الأعضاء على العمل بهمة أكبر على تنفيذ نظام الجزاءات من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية أكبر.

وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي، من جهته، إجراءات متنوعة لمواجهة تنامي الحركات الجهادية والعواقب المدمرة لتغير المناخ التي تزيد من هشاشة السلام في مختلف أنحاء القارة، وهو يدعو إلى اتخاذ مبادرات مجدية أكثر لمعالجة هذه المشاكل. وكما أشار إلى ذلك المراقبون والأخصائيون بوضوح، قد أصبحت سيادة الدول في أفريقيا أكثر وهناً في الوقت الحالي فعلاً في مواجهة الظاهرة الثلاثية المتمثلة في انتشار الحركات الإرهابية وتحويلها وتشكيلها لشبكات. ويجب أن تظل هذه المسائل موضع اهتمام المجتمع الدولي بشكل تام.

أما عواقب تغير المناخ من جهتها، فقد أصبحت أشد وقعا في جميع أنحاء العالم باختلاف تجلياتها (الجفاف والفيضانات والأعاصير وإزالة الغابات والحرائق، وما إلى ذلك)، ولا سيما في مناطق مثل منطقة الساحل، حيث خلّفت أثرا كبيرا على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى نشأة حالات من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ويؤدي إلى تفاقم هذه الآثار الناجمة عن تغير المناخ النمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده منطقة الساحل التي يُتوقع أن يصل عدد سكانها إلى أكثر من 330 مليون نسمة في عام 2050، مقارنة بنحو 85 مليون نسمة في عام 2015. وفي هذه الظروف، أصبحت إدارة الموارد المائية والمحاصيل الزراعية ومناطق الرعي أكثر تعقيدا، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث توترات بين جماعات المزارعين والرعاة، أو بين المجتمعات المحلية في مناطق جغرافية مختلفة. وتكتسي هذه الشواغل المتعلقة بتغير المناخ طابعا مختلفا في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حيث أصبحت بعض الدول الجزرية مهددة من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. أما على الصعيد الإنساني، فإن تغير المناخ يشكل عاملاً مضاعفاً للأخطار، وهو يخلق أثارا أكبر على النساء والأطفال، الذين أصبحوا أكثر وهنا بسبب تزايد هشاشة الأوضاع.

2 - المبررات

رغم وجود شراكة عالمية تقوم على أدوات هامة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والإدارة المنسقة لعواقب تغير المناخ، فإن هذه المسائل لا تزال في صميم شواغل المجتمع الدولي. وفي الواقع فإن قرار مجلس الأمن 1373 (2001) المذكور أعلاه يردد صدى اتفاقية الجزائر المعتمدة في تموز/يوليه 1999 بشأن منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا. وتقرن هذه الاتفاقية ببروتوكول لتعزيز التعاون، وخطة عمل، وقانون نموذجي بشأن مكافحة الإرهاب، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز أو تحديث تشريعاتها الوطنية في هذا المجال.

أما عملية نواكشوط، التي أطلقت في آذار/مارس 2013 لتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، فهي تعكس هذه الرغبة في مكافحة الإرهاب في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية. وقد أنشئت منظمات خصيصا لمكافحة الإرهاب وانعدام الأمن، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى إيجاد حلول مناسبة تراعي الصلة بين الأمن والتنمية، أو لجنة حوض بحيرة تشاد، التي أنشأت قوة متعددة الجنسيات مختلطة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك جماعة بوكو حرام.

ومن نفس المنظور، أدت حالة الطوارئ المناخية إلى حشد صفوف المجتمع الدولي وفقا لاستنتاجات مؤتمر باريس (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 2015). أما على مستوى الأمم المتحدة، فقد شدد مجلس الأمن بالفعل على ضرورة أن تراعي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء التداعيات الأمنية الناجمة عن الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد والصومال ودارفور ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقبرص والعراق.

وتبرهن المشاكل المذكورة أعلاه بوضوح على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسما لمكافحة الإرهاب ومواجهة تغير المناخ، كما أنها تقتضي اهتمام المجتمع الدولي بها بشكل مستمر.

3 - الأهداف

يتمثل الهدف من هذه المناقشة الرفيعة المستوى في التحوار مع المجتمع الدولي بشأن سبل التصدي لمكافحة الإرهاب وتغير المناخ وفي وضع استراتيجيات أكثر فعالية على المستويين الإقليمي والعالمي.

4 - أسئلة لتوجيه المناقشة

- كيف يمكن النظر بشكل أفضل إلى مكافحة الإرهاب والمخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ في إطار صون السلام والأمن الدوليين؟
- كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي للتصدي لتأثير الإرهاب والآثار السلبية لتغير المناخ في حالات النزاع وما بعد النزاع ولدعم البلدان والمجتمعات المعنية؟
- لقد أصبحت التفاعلات بين التنمية وتغير المناخ وانعدام الأمن أكثر وضوحاً في العديد من مساح النزاعات في مختلف أنحاء العالم. فكيف يمكن مراعاة هذه التحديات بشكل ملائم عند تحليل النزاعات والتصدي لها وعند صياغة ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية؟

5 - شكل المناقشة المفتوحة

إن هذه الجلسة، التي ستعقد يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، هي مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى سترأسها رئيس النيجر، فخامة الرئيس محمد بازوم، على الساعة 10:00 في قاعة مجلس الأمن. ويجوز للدول الأعضاء غير الأعضاء في مجلس الأمن والدول التي لها مركز مراقب الراغبة في المشاركة في المناقشة أن توجه رسالة عادية بموجب المادة 37 تطلب فيها المشاركة إلى شعبة شؤون مجلس الأمن (dppa-scsb3@un.org).

6 - مقدمو الإحاطات

- 1 - الأمين العام للأمم المتحدة
- 2 - رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فقي محمد
- 3 - الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد ورئيس قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، السفير مامان نوهو (تؤكد هذه المعلومة لاحقاً).